بعد (٩) سنوات من التغيير

العراق إلى أين؟

مضت على التغيير الذي حدث عام ٢٠٠٣، تسع سنوات تعرّض العراق خلالها للعديد من المخاطر، التي عصفت به وكادت تودي به إلى هاوية الاقتتال الطائفي، وبعد كل هذه السنين التي يحق للعراقي أن يسمّيها سنوات "عجاف" ما زال العراق يتعرض إلى المخاطر واحدة تلو الأخرى، غير أن كل ما شهده العراق من مخاطر لا يساوي الخطر الذي يحدق به الآن، بسبب الهيمنة الحزبية والأخذ بالبلاد إلى كارثة الدكتاتورية والانفراد بالسلطة.

يوسف علوان

وبقدر تعلق الأمر بفشل السياسيين خلال هذه السنوات بقيادة البلد إلى ضفاف الحرية والديمقراطية، فلا ينسى الدور الأمريكي في عرقلة هذه "التجربة" التي كانت احد أسباب اجتياح العراق، كما ادعت أمريكا عند دخولها العراق، وإبعاد القوى العلمانية واليسارية عن الساحة وانفراد قوى الإسلام السياسي حصراً بإقامة نظام يتعكز على الديمقراطية ويكون أنموذجاً للمنطقة بديلا عن الحكومات المستبدة التي كانت قائمة آنذاك، ولا تخلو عملية غزو العراق من أهداف سياسية واقتصادية مستقبلية لأمريكا في المنطقة.

إن المواطن العادي، شهد منذ تلك الحقبة، التي بدأت بعمليات القاعدة بدعوى محاربة أمريكا على ارض العراق، وبمعزل عن التحليلات التي تقول إن أمريكا اختارت لمعركتها مع الإرهاب، أرض العراق، لتبعد خطر هذه الحرب عن أرضها، وليدفع الشعب العراقي ثمناً باهظاً من الأرواح والأموال والقيم. هذه الحرب التي تدار بالنيابة عن أمريكا، رغم أن أمريكا أعطت خسائر بشرية ومادية لا ينكرها أحد، وبالأخص العراقيين الذين شهدوا تساقط الجنود الأمريكان على أرضهم، نتيجة العمليات العسكرية التي دارت، والمواطن العادي يتساءل بعد هذه السنوات التسع.. ما الذي جناه العراق خلال هذه الحقبة.. التي أطاحت الاحداث فيها بمئات الآلاف من المواطنين الأبرياء الذين لا دخل لهم في هذه الاحداث.. سوى أنهم أصبحوا دروعا لهذا الطرف أو ذاك، مع أن هذه الأطراف لم تقاتل نيابة عن هذا الشعب، بل قاتلت لأجندات خارجية ومصالح حزبية.

إن تشكيل مجلس الحكم بعد التغيير ومن ثم تشكيل أول حكومة وطنية عراقية تهيئ لأول عملية انتخابات ، رغم كل ما شابها من أمور، غير أنها أعطت للعراقيين الأمل في إقامة دولة لا يحكمها حزب واحد ولا شخص واحد يقود البلد إلى ما قادنا إليه صدام من كوارث وحروب.. غير أن الأمور لم تجر مثلما حلموا به، الذين خرجوا في ظروف صعبة للمشاركة بهذه الانتخابات...

تسع سنوات من الوعود الكاذبة

لا يشك احد في أن خروج هذه الملايين، التي شاركت في أول انتخابات شهدها البلد، لم يكن الهدف منه وصول البلد إلى ما وصلت إليه الآن، إنه مأزق سيقود البلد إلى تفتت أجزائه وضياع ثرواته وتقسيم شعبه إلى طوائف وقوميات وديانات، إن هذه الحالة التي وصلنا إليها، لم يردها الشعب، لكن الذين أرادوها وأوصلوا البلاد إليها هم السياسيون، ليستمروا في نهب خيرات البلد والبقاء متسلطين على الشعب والحفاظ على مصالحهم فقط، وليس للوطن من دخل في هذه الاحداث.

إن المتتبع للانجازات التي قام بها هؤلاء السياسيون وبخاصة هذه السنوات الست الأخيرة سوف يرى الفارق بين ما أنفق وما أنجز.. فلو حسبنا المبالغ التي صرفت خلال هذه السنوات فإنها ستجعل المواطن في حيرة من أمره، إذ أنه خلال هذه الفترة صرف أكثر من ٣٠٠ مليار دولار، وبالمقابل ليس هناك من إنجاز ملموس يعادل نصف حجم هذا المبلغ المهول.. إن باستطاعة دول أن تعيد بناء نفسها من جديد، بأقل من نصف هذا المبلغ، بأحدث ما عرفه التطور العمراني والتكنولوجيا الحديثة، غير أن ما يشاهده المواطن العادي، هو أن الأمور بعيدة كل البعد عن البناء.. بل يسخر البعض فيقول إن هذه المبالغ الكبيرة أنفقت لتهديم ما تبقى للعراق من بنى تحتية، كانت موجودة.

ويبدو أن المرحلة الحالية وما يشهده البلد من صراعات واختلافات، لا نقول إنها اختلافات على ما يحمل الشركاء من تصورات لبناء البلد، بل هي صراع للاستحواذ على مغانم يحاول كل منهم الحصول عليها. وفي أكثر الأحيان لا نشهد خلافات بين الفرقاء/ الشركاء لأن كلاً منهم رضا عما كسبه، وهذه الحالات نادرة، لكننا نشهدها عندما تتعرض مصالحهم للخطر، مصالحهم الشخصية فقط، أما الوطن وبناء الوطن فإنهم بعيدون عن ذلك بعد السماء عن الأرض.

إن الكثير من الفساد والسرقات والفشل الذي يمارسه هؤلاء السياسيون لا يعلم به المواطن ولا تعرفه وسائل الإعلام إلا عند حصول الخلافات في ما بينهم، حينها يتراشق الشركاء بسيئات وفساد بعضهم البعض، ولا عجب أن أحد المسؤولين يطلب من هؤلاء الفرقاء أن يبعدوا النفط عن خلافاتهم، فهو، كما يقول ثروة الشعب، وهو بهذا يقول لهم اسرقوا ولكن لا تجعلوا الشعب يعلم بسرقاتكم، عندما تنشرون غسيلكم القبيح على الملأ.

إن من المستبعد أن يقود العاملون في السياسة البلد إلى بر الأمان، وأن يعمروه فليس لهذه الناحية من أهمية بالنسبة لهم.. وقد أضاعوا الوطنية والشعور بالمسؤولية تجاه المواطن الذي لم يوفروا له أدنى مستوى من الحرية، ولا السكن ولا العمل ولا الخدمات، وكل هذه الواجبات التي ذكرها الدستور عليهم، كشروط لإبقائهم في مناصبهم، أما إذا أخفقوا في ذلك، فليس أمامهم إلا العودة من حيث أتوا، قد تناسوها. وحين يتطلب الأمر تهميش الدستور واستغفاله، فهم يتناسون أن هناك دستوراً هم الذين كتبوه، وما خرق التوقيتات التي شهدناها بعد انتخابات ٢٠٠٩ وتماديهم في الفترة التي حددها الدستور لإقامة أول جلسة لمجلس النواب وابتداعهم جلسة مفتوحة لا يحدد موعداً لإغلاقها. ثم انقضاء أكثر من ٩ أشهر لحين تقديم المالكي الذي كلف بتشكيل وزارته التي ولدت من دون تسمية الوزراء الأمنيين ولحد الآن.

لقد شهدت الفترة الأخيرة محاولات لإخضاع الهيئات المستقلة، (التي نص عليها الدستور في المادة ١٠٢ من الفصل الرابع: تعد المفوضية العليا لحقوق الإنسان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئات مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم أعمالها بقانون، والمادة ١٠٣: أولاً: يعد كل من البنك المركزي العراقي، وديوان الرقابة المالية، وهيئة الإعلام والاتصالات ودواوين الأوقاف، هيئات مستقلة ماليا وإداريا، وينظم القانون عمل كل هيئة منها . ثانيا: يكون البنك المركزي العراقي مسؤولا أمام مجلس النواب، ويرتبط ديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات بمجلس النواب .

وجاء في تبرير قرار المحكمة الاتحادية العليا الذي يقضي بارتباط الهيئات المستقلة المشار إليها في الدستور العراقي برئاسة الوزراء مباشرة، وليس برئاسة مجلس النواب، بناء على طلب لتبيان ارتباط الهيئات من مكتب رئاسة الوزراء مقدم إلى المحكمة الاتحادية.

إن تكريس جميع السلطات بمجلس الوزراء سيحول مؤسساتها إلى تابع ومنفذ لسياسة مجلس الوزراء دون الرجوع إلى مجلس النواب الذي من أهم واجباته مراقبة الحكومة وعدم خرقها الدستور، الذي يعد المرجع الأول لفض الخلافات بين السلطات الثلاث.

إن استمرار الخلافات بين الكتل، وبين مؤسسات الدولة سيضيف عبئاً آخر على حياة المواطنين التي تتأثر باستمرار الخلافات والمشاكل بين القوى المتنفذة، وصراعاتها في ما بينها على تحقيق مصالحها الحزبية والفئوية.

جنرال من النظام القديم

زياد العجيلي

أثارت سلوكيات جنرال عراقي مازال يعمل وفق مبادئ نظام البعث السابق، ويمارس التعذيب بحق سجناء، وينتزع منهم اعترافات تتلاءم ورؤيته للإدارة مخاوف من عودة النظام القديم بلبوس جديد!. بالتأكيد فهو متمرس في أساليب الرعب منذ زمن طويل حينما كان ينتزع اعترافات عناصر حزب الدعوة المتهمين بالتخطيط للإطاحة بقائده السابق صدام.

صرخات ليث الدليمي المسؤول المحلي لحكومة بغداد أثارت الرعب مجددا فينا، وجعلتنا أكثرميلا للشك بأننا مازلنا نحكم من قبل العسكر، وجنرالات البعث في غياب تام عن استقلالية القضاء الذي ربما يمثل سكوته عن ممارسة التعذيب في السجون العراقية ضوءا أخضر وموافقة ضمنية عليها.

تفتخر حكومتنا بأن العراق فيه المئات من منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حقوق الإنسان والنساء والأطفال، وأخرى تدافع عن الحمير كما في إقليم كردستان، لكن من الجلي أن الجهود المبذولة لتأكيد حضور العدل والتعامل الإنساني في مثل هذه المواقف يكاد أن يكون من الانتكاسات التي تضرب عميقا في بنية الدولة وسعيها للنهوض والقيام بمؤسسات تكفل الحقوق العامة التي تعاقد عليها حكماء السياسة لتكون طريقا واضح المعالم لبناء الغد.

الحكومة العراقية تلقت بانفعال تقارير أصدرتها منظمات دولية عدة تدافع عن حقوق الإنسان كشفت عن ممارسات عنيفة وتجاهل لحقوق طبيعية للمعتقلين الذين يواجهون اتهامات بارتكاب عمليات عنف، أو الذين يقضون فترات من الأحكام القضائية التي ترتبت على إدانتهم بجرائم ارتكبت بمختلف التوصيفات.

المنظمات الحقوقية ومراقبون ووسائل إعلام تنتظر إجراءات رادعة توجه إلى هؤلاء الجنرالات وحتى بعض الضباط الصغار والمنتسبين الذين يفتقدون المهنية والحس الإنساني في تعاطيهم مع معتقلين يتوجب أن يكونوا أكثر شفقة معهم طالما أن هناك ادعاء بتوفر أدلة وقرائن ووجود أساليب تحقيق حديثة تنتفي معها الحاجة إلى التعذيب المرفوض أصلا، الذي لا يمكن تقبله بأي شكل من الأشكال.

وفي حال تم التغاضي عن هذه السلوكيات فسيجد الناس أنهم في مواجهة دكتاتورية تطبع سلوك مؤسسات وأفراداً في أجهزة الدولة برتب عالية وصغيرة ويسيئون إلى هيكل الدولة وقد يتسببون بتقويض كل الجهود لإرساء الديمقراطية في البلاد.

الولايات المتحدة أكدت من خلال وزارة الخارجية أنها ستدعم الحكومة العراقية طالما التزمت بالمعايير الديمقراطية واتبعت الأساليب والمعايير المعتمدة في مراقبة السلوك وبخلاف ذلك فإنها ستغير سياستها تجاه العراق.

نحن إذن في مواجهة تحد من نوع مختلف نحتاج معه إلى ترسيخ مفاهيم الديمقراطية، ودعم منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان ودور وسائل الإعلام ليكون حضورها مختلفا وأكثر قدرة في التأثير .ما لم يحصل ذلك فإننا ماضون إلى المجهول.

الإرهاب في سوريا صناعة حكومية

علاء خالد غزالة

حادثان وقعا في سوريا استحوذا على اهتمام وسائل الإعلام العالمية والعربية في الأيام الماضية. الأول اختطاف مجموعة من الزوار اللبنانيين في سوريا، والثاني ما اصطلح على تسميته بمجزرة الحولة. وكلا الحادثين وقعا بينما تقوم بعثة الأمم المتحدة بمزاولة أعمالها الرقابية ومحاولة إيجاد مخرج للازمة السورية الدموية التي تجاوزت العام ببضعة أشهر.

وفي الوقت الذي اتهمت السلطة السورية قوات "الجيش السوري الحر" والقاعدة بالقيام بهذه الأعمال الإرهابية، فان قوات المعارضة تنكر بشدة أنها يمكن أن تقوم بمثل هذه الأعمال الوحشية، وبدورها توجه الاتهام إلى القوات الحكومية بارتكاب هذه الجرائم.

إن محاولة معرفة الحقيقة تكاد تكون مستحيلة عمليا بسبب طبيعة العمليات العسكرية التي تجري في المنطقة، ولعجز المراقبين الدوليين عن القيام بتحقيق جنائي متخصص خارج التأثيرات السياسية من الأطراف المحلية والإقليمية والأممية، وهم الطرف الوحيد الذي قد تكون له مصداقية مقبولة بما يكفي لإجراء بمثل هذا التحقيق.

بيد أننا يمكن أن نحلل تلك الاحداث من منظور سياسي، لا تقني.

فالقيام بأي عملية ضد أية جهة يستوجب توفر ثلاثة عناصر: الجهة المنفذة، والجهة المستهدفة، والمكاسب المقصودة. وحتى العمليات العشوائية التي تقوم بها منظمة القاعدة، كما شهدناه في العراق وباقي دول المنطقة والعالم، لا تخرج عن تلك الثوابت. فهي تسعى إلى الاعتراف بأغلب العمليات التي تقوم بها من خلال اتصال مع وكالة أنباء أو محطة تلفاز أو عن طريق الشبكة العالمية الانترنت. كما أن معظم العمليات التي تقوم بها تكون موجهة ضد قوات أمنية أو طائفة أو فئة معينة، متجنبة قدر الإمكان أن تصيب المناطق التي تدين لها بالولاء تحسبا لنقمتها عليها. أما أهداف القاعدة فإنها متنوعة، من محاربة الكفار إلى مقارعة الاحتلال ومقاومة الاستبداد وصولا إلى تحرير المناطق المقدسة. لكن لكل عملية هدف محدد ضمن مرحلته وفترته التاريخية.

وبإلقاء نظرة على الحدثين اللذين أوردناهما في سوريا، والأحداث المصنفة إرهابيا التي وقعت قبلها، فإننا نجد أن من غير الراجح أن يكون من تنفيذ القاعدة أو عناصر مرتبطة بها، رغم وجود مؤشرات على ممارسات أصبحت تقليديا من اختصاصات القاعدة، مثل الذبح والاختطاف والعمليات الانتحارية. فوجود القاعدة في سوريا كان برعاية وسيطرة من قبل النظام السوري، وهو نظام بوليسي يمتلك سلطة كاملة على كل ما يجري داخل البلاد. ونحن نعلم من الأدلة الكثيرة التي حصلنا عليها في العراق أن معظم منفذي العمليات الانتحارية هنا قد مرّوا من سوريا ومكثوا فيها وسهّل لهم زبانية النظام دخول العراق مع الأسلحة والأعتدة المطلوبة لتنفيذ تلك العلميات الإرهابية. ومن غير المعقول أن ترعى مخابرات النظام السوري تنظيما خطرا مثل القاعدة على أراضيها ثم تفقد السيطرة عليه بين ليلة وضحاها.

أما الجهة المستهدفة، فالأمر جلي بما يخص مجزرة الحولة، إحدى مناطق حمص، وهو شعب هذه المدينة الثائرة ضد النظام. أي أن من الطبيعي أن تذهب أصابع الاتهام إلى قوات النظام السوري لا إلى معارضتها. وإن كانت القاعدة هي المتهمة في هذه الاحداث، فهذا يثبت أنها مرتبطة بالسلطة لا بالمعارضة، إذ من غير المعقول أن تقوم قوات المعارضة بإرهاب المناطق المؤيدة لها فقط لإحراج النظام. ومن المعلوم أن مثل هذه الحوادث الرهيبة قد تجبر الناس على التزام منازلهم والتخلي عن دعم المعارضة خوفا من الانتقام الوحشي الذي قد يتعرضون له نتيجة لهذا الدعم. وهذا يقودنا إلى الركن الثالث للعمليات الإرهابية وهو المكسب المتوقع. وفي حالة المجزرة ليس هناك مكسب على الإطلاق للمعارضة، بل كما أسلفنا قد تؤدي إلى نكسة تهدد استمرار الانتفاضة السورية.

والأمر أقل وضوحا في ما يخص عملية اختطاف الزوار اللبنانيين، لكن السياقات السابقة تجري على نفس المنوال. فالمعارضة لا يمكن أن تسعى لاستهداف الرعايا اللبنانيين، حتى وإن كانوا من عناصر حزب الله الداعم للنظام السوري، خشية توسيع الصراع وإدخال المزيد من الأطراف فيه، في أقل تقدير. كما أن من الصعب تصور أن يتم اختطاف أجانب في سوريا بهذه السهولة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن عملية الاختطاف حدثت في مناطق لا تعد ساخنة وتتمتع بتواجد أمني نظامي مكثف.

ومن الناحية الأخرى فإن النظام السوري، الذي بات تحت ضغط دولي وإقليمي شديد، له مصلحة في كل هذه الاحداث. فالرئيس بشار الأسد الذي يتزعم هذا النظام، يريد أن يبين للعالم أن بلاده قد أصبحت ضحية للجماعات المسلحة المتطرفة، التي تعمل مع وبإشراف من القاعدة. وهو يريد أن يقول للعالم إنه يحارب الإرهاب، وإن السعي إلى الإطاحة به يعني أن سوريا ستكون مثل أفغانسان واليمن والعراق وباكستان، فسيستفحل الإرهاب بحصوله على قلعة جديدة بعد أن تمكن من تحصين قواعده في المناطق المذكورة.

بالإضافة إلى هذا فإن النظام السوري عوّدنا على مثل هذه الاحداث المفتعلة بين الفينة والأخرى، من السيارات المفخخة والعمليات الانتحارية التي عادة ما تتزامن مع وصول وفود المراقبين العرب والدوليين. ولم تعلن المعارضة السورية عن مسؤوليتها عن أي من هذه العمليات، وهو ما يدعو إلى التساؤل: لو كانت المعارضة لماذا لا تقرّ بها؟ وما الغاية من ورائها؟ وفي هذه العمليات أننا نجد بعض العناصر في العمليات الإرهابية التقليدية، لكننا لا نجدها مجتمعة. وإذا لم نستطع أن نشخص كل العناصر في عملية مصنفة على أنها إرهابية، فهي على الأرجح ليست كذلك، وإنما هي مؤامرة من سلطة غاشمة باتت لا تتورع عن استخدام كل ما أتيح لها من اجل البقاء في الحكم أطول فترة ممكنة.

هل تكون مجزرة الحولة بداية تغيير نظام سوريا